

## انتباه

في اعقاب نصر المقاومة الفرنسية لتحرير بلادها من الاحتلال النازي، يقال ان الجنرال ديغول سأل المحيطين به: هل ان مجالات القضاء والتعليم بخير؟ جاءه الجواب بنعم، فقال: اذن فرنسا بخير. القضاء لأنه يقيم العدل بين الناس، والتعليم لأنه يجعل المواطنين يعرفون حقوقهم والواجبات الملقاة على عواتقهم، والاساس – التعليم الموضوعة الرئيسية والجوهرية في بناء وديمومة اية دولة عصرية. العملية التربوية والتعليمية غير مقطوعة الصلة بالسياسة العامة للدولة، فإن كانت الاخيرة دولة شمولية، امسى قطاع التربية والتعليم أعرج غير قادر على مواكبة المستجدات، وهكذا كان حاله طوال ازمان الحكم الشمولي التي خيمت طويلا على البلاد والعباد.

واليوم وبعد سبع سنين من اقامة حكم ديمقراطي ، لنا ان نتساءل هل ان قطاع التربية والتعليم بخير؟ لا يبدو الامر كذلك، فهذا القطاع لم يزل يعاني من مشكلات ضخمة في بنيته التحتية ، لعل اهمها محدودية اعداد البناتيات المدرسية قياسا لالاعداد المتنامية للطلاب، الامر الذي يتطلب وقفة جادة ومسؤولة من اجل ارساء اسس متينة حديثة لانطلاقة تربوية تعليمية لعل العراقيين يستغيضون بها عن جزء مما فاتهم.

■ المحرر

## قضية المناقشة



## تقرير

## الصناعات اليدوية في ابي صيدا .. حين يصبح الفلكلور مصدرا للرزق

□ ديانى / علي جابر

قبل قديماً (بان الحاجة ام الاختراع) ونرى بان هذه القاعدة مطبقة في ناحية ابي صيدا التابعة الى قضاء المقدادية من محافظة ديالى التي تشتهر بزراعة اشجار النخيل والبرتقال والرمان، ماداً بالخير من ابناء هذه المنطقة الزراعية الى الميل الى صناعة (الكراسي والاسرة والمناضد بمختلف احجامها) ، باستخدام جريد النخيل والسعف واغصان الاشجار، التي باتت يشكل وجودها في الكثير من مقاهي المحافظة ومحالها مظهراً فلكلوريا مميزاً .

ويرى داود سلمان محمد (٦٠) سنة ان هذه الصناعة تمثل تراثاً وعنواناً لناحية ابي صيدا، و اضاف لقد ورقت هذه الحرفة عن والدي، الذي اشتهر بإيجادها، بحيث كثرت الطلبات عليها ومن مختلف الأماكن في محافظة ديالى لعمل الاسرة سواء كانت الفردية او الثنائية وكذلك الكراسي والمناضد الكبيرة والصغيرة.

وتساعدي عائلتي في هذه (الحرفة) زوجتي وبناتي، حيث ندر علينا دخلاً لا بأس به يساعدنا في تمشية أمورنا.

ويقول المواطن (غلام قاسم سلوم) صاحب مقهى في قضاء المقدادية (ان سعر هذه الكراسي والمناضد



صاحبة مصنع يدوي في ابي صيدا، تبيع منتجاتها في سوق المدينة.

انه تم فرز (١١) قطعة فقط في هذه المنطقة.

## إلى أنظار بلدية ٩ نيسان: متى تتوفر المياه الصالحة للشرب؟

■ يشكو عدد من مواطني محلة ٧٤٥ في الحي الذي يقع خلف السدة من مشكلة انقطاع الماء المتواصل ما اضطرهم لشراء كميات المياه التي يحتاجها سكنة تلك المنطقة من السيارات الحوضية التي تتواجد فيها بعد ان انتعشت عملية بيع المياه بسبب الأزمة هناك وهذه الايام بسبب انقطاع ماء الاسالة عن الاهالي. علما ان سعركميات المياه في السيارة الواحدة وصلت لاسعارعالية جدا ما حدى بقسم من الاهالي الى حفرآبار ارتوازية لغرض التواصل مع الحياة بينما يحمل الفقراء على اكتافهم الماء من المناطق المجاورة.

المواطنون بنشدون المسؤولين في دائرة الماء المعنية بالعمل على ايجاد الحلول المناسبة لتوفير المياه الصالحة للشرب في مناطق ٩ نيسان.

### الى انظار وزارة الصحة

■ كشف مستشفى الرفاعي عن افتقاده إلى عنصر نسوي إضافة إلى أجهزة خاصة بقسم العلاج الطبيعي في المستشفى خصوصا وأنه قدم مختلف أنواع الخدمات

■ مشكلة البطالة من المشاكل المزمنة التي لم تسع لها الجهات المختصة حلولا حقيقية ، ولهذا استغلحت واستشرت في ظل كساد اقتصادي تشهده الأسواق العراقية ، الا ان الغريب وفي ظل هذه الاوضاع عدت بعض الجهات الى ادخال العمالة الاجنبية للاسواق والغريب ان هذه العمالة الوافدة الىمدننا لم تكن من ذوي الاختصاصات التقنية والفنية او المجالات العلمية الصعبة التي تفقثر اليها مؤسسات الدولة او معامال القطاع الخاص، وانما اغلبيتهم اصحاب المهن البسيطة جاءوا من بلدان اسبوية لايمتهنون سوى الاعمال البسيطة، بالاقبال لدينا فئات وشرائح واسعة من تقنيين وفنيين ومهندسين وحرفيين وعمال تقدر اعدادهم بالآلاف عاطلين عن العمل ويمتهن البعض القليل منهم اعصلا بسيطة في البناء والتتظيف والمعامل الصغيرة في بعض مؤسسات

الدولة بصيغة عقود مؤقتة او في القطاع الخاص باجور اسبوعية او شهرية، وهذا الباب سيصبح مسدودا امام اليد العاملة العراقية بسبب تدني مستوى اجور العمالة الوافدة اليها،فالاجر الشهري لأي عامل واقد لايزيد عن مئة دولار شهريا وهذا المبلغ لايرضى به ايسط عامل عراقي،وبالتالي فان اصحاب المعامل والمهن المختلفة سيفضلون العامل الوافد لرخص اجره وقابلية التحكم به في ساعات العمل،وهو امر مقبول اقتصاديا لكنه مرفوض انسانيًا . وهذا ما تحدث به الينا شاب في الخامسة والعشرين من العمر، يعمل في كراج لغسل السيارات في منطقة جميلة الصناعية قال: كنت اعمل في الكراج منذ اكثر من ثلاث سنوات باجر اسبوعي قدره خمسة وسبعون الف دينار اضافة الى الاكراميات من الزبائن ويصل مقدار

الشهر من ٤٥٠ الف الى ٥٠٠ الف دينار واعيل اسرة عدد افرادهاخمسة اشخاص، حاليا تركت العمل في الكراج الذي كنت اعمل فيه بعد ان استعاض صاحبه عني وبقية زملائي بالعمل(البنغال) لان اجرهم الشهري هو ١٥٠ الف دينار فقط والكراج الجديد الذي اعمل فيه الان ايضا يبحث صاحبه عن عمال وافدين ما يعني انني سأفقد مصدر رزقي واصبح عاطلا.اغلب مكاتب التشغيل المختصة بجلب العمالة الاجنبية امتنعت عن الحديث في ما يخص تفاصيل عملها والطرق التي تتم بواسطها استخدام هذه العمالة الى العراق، خشية ان يؤلب الاعلام الجهات الحكومية ضدّهم بحسب رأيهم. الوكيل الاقدم في وزارة الداخلية عدنان الاسدي اكّد ان الوزارة اصدرت في السادس والعشرين من شهر ايلول الماضي امرا يقضي بمنع استخدام العمالة الاجنبية الى البلاد، مشددا



## ازمة السكن ومشكلة المتجاوزين على املاك الدولة

شبكة الحماية الاجتماعية وكل ثلاثة اشهر استلم قرابة ٤٠٠ الف وليس لدي عمل ثانوي لـدي القدرة عليه فاننا معوق نتيجة العمليات الارهابية التي تعرض لها البلدخلال عام ٢٠٠٥ و اريد ان اوجه سؤالا عن طريق وكالتكم الى المسؤولين في الحكومة العراقية فنحن نسأل اين الوحدات السكنية التي خصصتها للفقراء والمهجّرين والمُتضرّرين من العمليات الارهابية؟

قضية المتجاوزين تحتاج الى حل عادل ويجب ان لا تختلط فيها الاوراق فيما ان كان هذا المتجاوز يستحق تعويضا بدل التجاوز ام انه لا يستحق فهناك تخطيط واضح لـديها في فرز الامور وهناك تساؤلات تطرح في هذا الموضوع هو اين سيذهب المواطن بعد اخراجه من التجاوز ان كان لايمك

مستنا اخر غيره ؟ واخبر نقول لابد لمؤسسات الدولة ان تحل الاشكال باطر انساني قبل ان يكون قانونيا لان ازمة السكن التي تعصف بالبلاد كبيرة ومعروفة لدى الجميع لاسيما المسؤولين على هذا القطاع الحيوي والمهم في العراق .ومن المهم جدا ان يؤخذ بعين الاعتبار اهمية اسكان المواطنين بسكن ملائم وكريم بشكل قانوني كما ان من المهم ان تعود اراض الدولة وضرورة استثمارها خدمة للصالح العام.



SMS

وهذه المرة ليست شكوى من انقطاع التيار الكهربائي، رغم ان الشحة في الطاقة الكهربائية، لم تزل موجودة، ولكنها شكوى من ارتفاع مستوى الفولتية في التيار، الامر الذي سبب عطب الكثير من الاجهزة الكهربائية في عدد من بيوت المواطنين، وراحوا يتذكرون المثل البغدادي الشهير (لو ظلمة لو يسراجين)..!

### إلى وزارة الصحة

■ كنا نشهد قبل التغيير، وفي اوقات اشتداد موجات الحر، وانتشار انواع عدة من الحشرات الضارة في ازقة واحياء المناطق السكنية بمختلف مناطق بغداد، سيارات وزارة الصحة، تجول في تلك الازقة والاحياء ترش المبيدات على اماكن تجميع النفايات وفي الهواء الطلق، للقضاء على تلك

الجحافل من الحشرات المؤذية، وكنا نسميها آنذاك سيارة (ام الدخان)، فاين تلك السيارات اليوم، فقد اشتاقت أجواؤنا الملونة لدخانها الجميل.

## الى امانة بغداد

■ يبدو ان مشكلة الطفح المستمر بين اوسنة واخرى، في الانابيب الناقلة للمياه الثقيلة، في منطقة تقاطع الوزيرية ومنطقة القاهرة وتحديدا قبالة بناية المعهد القضائي، يبدو ان تلك المشكلة باتت مزمنة، وهي تتكرر صيفا وشتاء بحيث تغرق المياه النتنة الشارع حتى لايعود يرى المواطن رصيفا او شارعاً، وتضخ السيارات المقلبة من الباب المعظم والكسرة والوزيرية والذاهية الى الصليخ والشعب والحسينية وغيرها من المناطق في المياه الثقيلة طوال الوقت، فيما الروائح الكريهة الحادة تخترق بشدة انوف المواطنين الذين مازالوا ينساعلون عن سر عدم معالجة تلك المشكلة كل هذا الوقت...



### قانونيات

### حق الدفاع الشرعي

جاء في المادة (٤٢) من قانون العقوبات رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ للعدل . لاجرمية اذا وقع الفعل أستعمالا لحق الدفاع الشرعي ويوجد هذا الحق اذا توفرت الشروط الآتية :
أ- اذا واجه المدافع خطراً حاصل من جريمة اعتداء على النفس أو على المال أو اعتقد قيام هذا الخطر وفقاً لأسباب معقولة .
ب – أن يعتمد عليه الانتجاأ الى السلطات العامة لاتقاء هذا الخطر في الوقت المناسب .
ج – أن لا يكون أمامه وسيلة لدفع هذا الخطر .

وجاء في المادة (٤٣) حق الدفاع الشرعي عن النفس لايبيح القتل عمداً إلا إذا أريد به دفع أحد الأمور التالية :
أ – فعل يتخوف منه أن يحدث منه فعل الموت أو جراح بالغة إذا كان له أسباب معقولة .
ب – موقعة امرأة أو اللواط بذكر .
ج – خطف أسنان .
د – جراح في المادة (٤٤) من القانون أعلاه .

حق الدفاع الشرعي عن المال لايبيح القتل عمداً إلا إذا أريد به دفع أحد الأمور التالية :
أ – الحريق عمداً .
ب – جنابات السرعة .
ج – الدخول ليلاً الى منزل مسكون أو احد ملحقاته .
د – فعل يتخوف منه أن يحدث عنه الموت أو جراح بالغة إذا كان له أسباب معقولة .

أما المادة (٤٦) من هذا القانون فقد جاء فيها (لايبيح حق الدفاع الشرعي مقاومة أحد أفراد السلطة العامة أثناء قيامه بعمل تنفيذ الواجبات وظيفته أو تخطف حدود وظيفته أن كان حسن النية إلا إذا خيف أن ينشأ عن فعله موت أو جراح بالغة وكان لهذا التخوف سبب معقول) .



تتسلم رسائلكم على عنوان البريد الالكتروني: peopleissues@yahoo.com

٠٧٦٢٢٢٢٧٢٢ او على الهواتف الارضية ٧١٧٨٨٥٩ و ٧١٧٧٩٨٥